البحوث والدراسات

التغير في نمط العمران الريفي في قرى محافظة الأحساء: مؤشرات وأسباب

د. يسين عبدالله الحضري*
د. عبدالرحمن بن أحمد العمير**

ملخص:

تبحث هذه الدراسة في التغيرات التي طرأت على نمط العمران الريفي بمحافظة الأحساء بالمملكة العربية السعودية في العقود الأربعة الماضية. وتهدف إلى إبراز مؤشرات التغير في المسكن الريفي وتعرف أهم الأسباب التي أدت إلى تلك التغيرات. ولتحقيق تلك الأهداف اتبعت الدراسة المنهج الاستدلالي، إلى جانب العديد من طرق ووسائل جمع البيانات وتحليلها. اعتمدت الدراسة بصورة كبيرة على العمل الميداني؛ حيث اختيرت عينة من قرى منطقة الدراسة (١٠ قرى)، وزعت عليها (٣٠٠) استبانة بما يتناسب مع حجم السكان في كل قرية. ولتحليل البيانات استخدم برنامج الحزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS)، النسخة ١٧. أبانت الدراسة أن العمران الريفي في قرى الأحساء يشهد تغيرات متسارعة؛ وذلك بسبب الطفرة التنموية التي حققتها المملكة، وخاصة بعد استخدام النفط كمورد اقتصادي. وتبدو مؤشرات ذلك التغير في نوعية المسكن والتركيبة الوظيفية للمبنى وطبيعة مواد البناء المستخدمة. كما أظهرت النتائج أن المنازل الحضرية الحديثة (الفلل والشقق) قد انتشرت على حساب المنازل الشعبية القديمة، كما حلت الوظيفة الخدمية مكان الوظيفة الزراعية. وأبانت

* أستاذ مشارك، كلية علوم الجغرافيا والبيئة، جامعة الخرطوم، وعضو هيئة التدريس بقسم الجغرافيا، جامعة الإمام محمد بن سعود، فرع الأحساء، المملكة العربية السعودية.

** أستاذ مساعد، قسم الجغرافيا، جامعة الإمام محمد بن سعود، فرع الأحساء، المملكة العربية السعودية.

الدراسة أيضاً أن التغير في نمط العمران الريفي لم يكن إلا بسبب التغير في الاقتصاد الريفي، والتأثر بنمط العمران في المدن المجاورة، وتحسين شبكة الطرق الداخلية وتوفير الخدمات الاجتماعية.

توصلت الدراسة إلى أن هناك ندرة في البحوث المكتوبة باللغة العربية التي تناولت المواضيع المتعلقة بالمناطق الريفية وخاصة ظاهرة التغير في نمط العمران الريفي في الدول النامية. هذه الدراسة تسهم في تجسير تلك الهوة البحثية وتفتح الباب لإجراء العديد من الدراسات المتعلقة بالمناطق الريفية.

مقدمة:

لم تعد ظاهرة التحول السريع في المناطق الريفية خاصة بالدول النامية فقط، بل تعدتها إلى العالمية؛ فمعظم المناطق الريفية في دول العالم المتقدم والنامي قد شهدت تحولات متسارعة في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية. وتحولت العديد من المناطق الريفية في الدول المتقدمة إلى مناطق حضرية أو شبه حضرية (urban or prei-urban) (Elhadary, etal. 2013) وفيما يختص بالدول النامية فقد أوضح تقرير الأمم المتحدة (United Nation, 2011) أن مساحة الأراضي الزراعية المتاحة للفرد في العالم النامي انخفضت من ٠,٦٥ هكتار إلى ٠,٤ هكتار خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٠م)؛ الأمر الذي ترك آثاراً سالبة على الاقتصاد الريفي الذي يعتمد على الزراعة والرعي وصيد الأسماك، وفاقم من مشكلة الغذاء التي أصبحت هاجساً عالمياً وخاصة في ظل الزيادة السكانية الكبيرة. كما أوضح التقرير أن ٥٠,٥٪ من السكان في العالم يعيشون في المدن على حساب المناطق الريفية، وبلغت نسبة التحضر في إفريقيا ٤٠٪، وآسيا ٤٢٪، ومتوقع أن تصل في عام ٢٠٥٠م إلى ٦٠٪ في إفريقيا، و ٦٥٪ في آسيا (United Nation, 2011).

كما أوضحت تقديرات الأمم المتحدة أن يصل عدد السكان في العالم بحلول عام ٢٠٥٠م إلى عشرة مليارات نسمة؛ مما يعني زيادةً كبيرةً في الطلب على الغذاء وخاصةً في دول العالم النامي (United Nation, 2011). لذلك زاد الاهتمام بالمناطق الريفية؛ لأنها تعتبر من أهم المصادر الأساسية لإنتاج الغذاء

علاوة على أن غالبية سكان العالم – وبخاصة في الدول النامية – يعيشون في المناطق الريفية (Elhadary, etal. 2013). لكل ذلك أولت العديد من منظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني اهتمامها بالريف من خلال تبنيها لمصطلح التنمية الريفية المتكاملة (المستدامة)، التي تعني السياسات والبرامج التي يمكن من خلالها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق الريفية (القحطاني، ٢٠٠٤). وقد عزز من ذلك الاهتمام أن العديد من المناطق الريفية – وبخاصة في البلدان النامية – تعاني الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مثل الفقر الريفي، تدني مستوى الخدمات الأساسية، التغيرات المناخية، ظاهرة التلوث وارتفاع معدلات الهجرة نحو الحضر.

وتعد المملكة العربية السعودية من أوائل الدول العربية التي اهتمت بتنمية المناطق الريفية، وكان إنسان الريف حاضراً في جميع الخطط التنموية والاستراتيجيات الوطنية الشاملة التي تبنتها المملكة منذ توحيدها في عام 1351هـ/ ١٩٣٢م. فجميع الخطط (الخمسية) التسع (من ١٣٩٠ إلى ١٤٣٥ هـ) اهتمت بتطوير إنسان الريف؛ فقد ركزت خطة عام (١٤٠٠ – ١٤٠٥هـ) على سفلتة العديد من الشوارع الداخلية، وتحسين خدمات التعليم والمياه والكهرباء، وإيجاد ظروف عمل بعيداً عن الأنشطة الزراعية. وكان لهذه الاستراتيجيات المردود الإيجابي على المناطق الريفية؛ إذ عملت على تحسين فرص المعيشة، وإبطاء معدل الهجرة نحو المدن. ونتاجاً لذلك شهدت المناطق الريفية في السعودية بصفة عامة والمنطقة الشرقية بصفة خاصة، العديد من التحولات والتغيرات التي شملت جميع النظم الاقتصادية و الاجتماعية والعمرانية.

هذه الدراسة تبحث في التغيرات التي طرأت على نمط العمران الريفي في محافظة الأحساء بالمملكة العربية السعودية. ومحافظة الأحساء – مثلها مثل بقية مناطق المملكة – شهدت تطوراً ونمواً اقتصادياً متسارعاً وخاصة أنها قريبة من مناطق إنتاج النفط في المنطقة الشرقية، فضلاً عن أنه تم ربطها براً

بالطرق المسفلتة والحديدية، وجواً بمطار الهفوف، وبحراً بالعديد من الموانئ الخليجية. وتحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلين الآتيين: ما أبرز مؤشرات التغير في نمط العمران الريفي بالمنطقة الشرقية؟ ما أهم الأسباب التي أدت إلى هذا التغير؟ ويأمل البحث بالإجابة عن هذين التساؤلين الإسهام في تبصير المختصين بالتغيرات المتسارعة والمتوقعة في المناطق الريفية، وإثراء المكتبة العربية بالأبحاث الحديثة في هذا النوع من الدراسات، وفتح الباب أمام الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في دراسة أبعاد التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته المملكة العربية السعودية وآثار هذا التطور على المناطق الريفية العمرانية: أنماطها وسماتها وخصائصها، وذلك من خلال الكشف عن التحولات والتغيرات التي طرأت على العمران في المناطق الريفية في محافظة الأحساء. ويفترض البحث أن التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته المملكة العربية السعودية في الأربعين سنة الماضية قد أدى إلى التغير في نمط الاقتصاد الريفي الذي هو أساس التغير في جميع الجوانب الاجتماعية والبيئية المتعلقة بالريف. كما يفترض أن العمران الريفي تأثر بالمناطق الحضرية المجاورة بفضل توافر الطرق المسفلتة وسهولة وتحسين شبكة النقل والمواصلات.

ظاهرة التحول في المناطق الريفية، وخاصة في دول الخليج، تعتبر الأسرع في دول الوطن العربي. فمنذ أن أصبح النفط المورد الاقتصادي الأول للعديد من دول الخليج، ومن بينها المملكة العربية السعودية نمت العديد من المدن وتوسعت على حساب القطاع الريفي، و لم تعد الزراعة في معظم هذه الدول نشاطاً رئيساً (الجبر، ٢٠٠٢م). وتعتبر السعودية من الدول التي شهدت تمدداً حضرياً وتحولاً سريعاً في أنماط اقتصادها الريفي نتاجاً لدخول النفط في التركيبة الاقتصادية منذ أربعينيات (١٩٣٨م) القرن الماضي.

على الرغم من سرعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية

فإنها لم تحظ باهتمام كبير من قبل الباحثين والمهتمين بالتنمية الريفية وخاصة في الدول النامية. هذا البحث يسهم في إثراء المكتبة العربية التي تحتاج إلى هذا النوع من الدراسات، ويؤمل أن تكون مخرجاته دليلاً يساعد المخططين في وضع السياسات التنموية المستدامة لقرى المنطقة الشرقية وبقية مناطق المملكة العربية السعودية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أن المناطق الريفية – وبخاصة بعد ظهور مشكلة الغذاء والتغير المناخي – أصبحت موضوع اهتمام عالمي؛ فقد تبنت العديد من المنظمات منهج التنمية الريفية المستدامة واتخذته شعاراً لسياستها وهدفاً استراتيجياً لبرامجها. المناطق الريفية في المملكة، على الرغم من التحولات، مازالت تسهم – بقدر كبير – في الاقتصاد القومي وذلك عبر الأنشطة الاقتصادية المختلفة مثل الزراعة والثروة الحيوانية والسياحية والمعدنية (الجبر، ٢٠٠٢م). إلى جانب الدور الكبير الذي تؤديه في توفير الغذاء والسكن، ليس لإنسان الريف فقط وإنما لمعظم المناطق الحضرية المجاورة. هذا فضلاً عن أن المناطق الريفية في المملكة تعتبر متنفساً للمناطق الحضرية يلجأ إليها إنسان الحضر لتجنب ضجيج المدن وازدحامها وتلوثها، وهذا يعطي الريف بعداً سياحياً وبيئياً.

وتكمن أهمية البحث في الآتي: أولاً – في معرفة آثار التطور الاقتصادي السريع والقائم على إنتاج النفط والصناعات المرتبطة به على خصائص العمران الريفي بواحة الأحساء، ثانياً – إثراء المكتبة العربية؛ فالتغيرات في المجتمعات الريفية على الرغم من سرعتها لم تنل نصيبها الكافي من الدراسات، فمعظم الدراسات تهتم بمشكلات المدن والمناطق الحضرية الكبرى (التلوث، الجريمة ونمط العمران). والذي كتب عن الريف (مثل الفقر الريفي، العمران الريفي، الخدمات الريفية) معظمه باللغة الإنجليزية. فالكتابة باللغة العربية عن التحولات في نمط العمران الريفي في الدول النامية لم تجد الاهتمام الأكبر الذي يرقى إلى مستوى الطموح، ومازالت الإسهامات العربية فقيرة في هذا الخصوص، لذلك تأمل الدراسة تجسير تلك الهوة.

منهجية الدراسة وطرق جمع البيانات وتحليلها:

استخدم في هذا البحث المنهج الاستدلالي الذي يبدأ بالجزئيات ليصل منها إلى قوانين عامة، ويعتمد على التحقق بالملاحظة والدراسات الميدانية والتحليل والقياس الكمي للظواهر قيد الدراسة (ويكيبديا، ٢٠١٣). كما اعتمدت الدراسة – بشكل أساسي – على البيانات التي جمعت ميدانياً باستخدام الاستبانة. احتوت الاستبانة على العديد من الأسئلة المغلقة، والتي شملت البيانات الأساسية عن المبحوث بجانب خصائص المسكن وطبيعته وملكيته، ومستوى الدخل، والمنصرفات الأسرية. وزعت الاستبانة على عينة عشوائية من الأفراد بالمناطق الريفية، وتم اختيار ١٠ قرى روعيت فيها الاختلافات المكانية والأبعاد الجغرافية بين المناطق الريفية، والبعد المكاني عن المناطق الحضرية. وبلغ عدد أفراد العينة ٣٠٠ مبحوث (انظر الجدول ١، والشكل ٢). كما استخدمت المصادر الثانوية من كتب ومقالات ومواقع الإنترنت الموثوق بها (مركز الإحصاء) لسد النقص والتأكد من صحة البيانات التي تم جمعها من العمل الميداني. استخدمت الدراسة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات وإجراء القياسات للإجابة عن أسئلة البحث، كما استخدمت برامج نظم المعلومات الجغرافية لرسم الخرائط وتوقيع الإحداثيات الجغرافية للقرى.

الجدول (١)

القرى في منطقة الدراسة وحجم العينة وفقاً لتعداد السكان ٢٠١٠م

رقم	اسم القرية	السكان ٢٠١٠	عدد الأسر حسب متوسط الاسرة	النسبة المئوية	عدد العينات
١	المقدام	٣٣٤٥	٤٧٨	٦	١٦
٢	المنصورة	٨٨٦٤	١٢٦٦	١٤	٤٣
٣	الحوطة	٦٥٤٧	٩٣٥	١١	٣٢
٤	المركز	٧٠١٤	١٠٠٢	١١	٣٤
٥	المطيرفي	٦٣٧١	٩١٠	١٠	٣١

تابع/ الجدول (١)

القرى في منطقة الدراسة وحجم العينة وفقاً لتعداد السكان ٢٠١٠م

رقم	اسم القرية	السكان ٢٠١٠	عدد الأسر حسب متوسط الاسرة	النسبة المئوية	عدد العينات
٦	الوزية	٢٤١٥	٣٤٥	٤	١٢
٧	الرميلة	٩٠٦٨	١٢٩٥	١٥	٤٤
٨	المراح	٥٦٣٣	٨٠٥	٩	٢٧
٩	السباط	٧٠٠٠	١٠٠٠	١١	٣٤
١٠	الشقيق	٥٦٤٠	٨٠٦	٩	٢٧
	المجموع	**٦١٨٩٧**	**٨٨٤٢**	**١٠٠**	**٣٠٠**

المصدر: تعداد السكان ٢٠١٠ – العمل الميداني ٢٠١٣م.

المصطلحات والمفاهيم:

هذا الجزء يشرح بعض المصطلحات المتعلقة بالبحث، التي جمعت من موقع (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية، ٢٠١٣م)، وتشمل الآتي:

المنطقة الإدارية: هي جزء من المملكة العربية السعودية، يشرف على إدارتها جهاز حكومي تابع مباشرة لوزارة الداخلية، مثل المنطقة الشرقية، الرياض، ومنطقة مكة المكرمة، ويوجد في كل منطقة إدارية مدينة تكون مقراً لها.

المحافظة: هي جزء من المنطقة الإدارية، وتعد المستوى الإداري الأول ضمن مكوناتها وتتبعها إدارياً، مثل محافظة الأحساء التابعة للمنطقة الشرقية.

المركز: هو الجهة الإدارية التابعة للمحافظة، مثل مركز الدلم التابع لمحافظة الخرج، وبعضها يتبع لمقر الإمارة مباشرة، مثل مركز عرقة التابع مباشرة لإمارة منطقة الرياض، وهناك مراكز تتبع مراكز أخرى، مثل مركز عيينة التابع لمركز حالة عمار في منطقة تبوك.

منزل شعبي: هو المنزل التي تتكون جدرانه غالباً من الطوب أو الطين أو

الحجر أو البلك، وسقفه من الخشب أو الجريد، وقد يكون سقفه من الخرسانة المسلحة وغير مقسم إلى شقق، ولا يزيد عدد الأدوار فيه عن دورين.

فيلا: هي مبنى معد أصلاً لسكن أسرة واحدة، وتتكون الفيلا غالباً من دورين، يصل بينهما سلم داخلي، ويحيط بها سور، يفصل بين السور والفيلا مساحة غالباً ما يكون بها حديقة، والمادة السائدة في بناء الفيلا هي الخرسانة المسلحة، ويعتبر القصر فيلا.

دور في فيلا: في حالة تقسيم الفيلا إلى وحدتين سكنيتين مستقلتين، تمثل كل وحدة دوراً مستقلاً، وإذا تم تقسيم الدور الواحد في الفيلا إلى وحدتين سكنيتين مستقلتين يعد نوع المسكن في هذه الحالة شقة.

شقة: هي جزء من مبنى يحتوي على غرفة أو أكثر بمرافقها مثل دورة المياه والمطبخ مع المنافع، ولها باب مستقل.

عشة / صندقة: مسكن ثابت أو متنقل، يتكون من صندقة أو عشة أو أكثر، ومادة بنائه غالباً من الأخشاب أو القش وألواح الصاج.

المدينة: هي كل مسمى سكاني يوجد به بلدية، أو يزيد عدد سكانه على ٥٠٠٠ نسمة. وعرف السرياني في (العمير ١٤٩١هـ) المدينة السعودية بأنها المراكز العمرانية التي تزيد نسبة العاملين فيها في الأنشطة المختلفة غير الزراعية على ٨٣٪ من القوى العاملة فيها.

العمران الريفي: يقصد به نمط المساكن وطبيعتها في المناطق الريفية، والتي لها خصائص سكانية، واقتصادية واجتماعية محددة. وبالنسبة للمملكة العربية السعودية فجميع الأماكن العمرانية التي يقل سكانها عن خمسة آلاف نسمة تعتبر مراكز ريفية، وأكثر من ذلك تعتبر مراكز حضرية (الأطلس الوطني). أما بالنسبة إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية فتستخدم الأساس الإداري؛ أي تجمع عمراني يحوي بلدية يسمى مدينة وماعدا ذلك فيكتسب صفة الريف (القحطاني ٢٠٠٤). ونسبة لصعوبة تعريف مصطلح الريف في ظل التغيرات الحالية لم يعد المقياس العددي معياراً مناسباً لتعريف الريف؛ لذلك اعتمدت

الدراسة على التعريف الإداري. فمنطقة الدراسة على الرغم من أن سكانها فوق خمسة آلاف ما هي إلا قرى زراعية، زاد عدد سكانها نتيجة للزيادة الطبيعية، والهجرة الوافدة العاملة في القطاع الزراعي وبعض الأنشطة الخدمية الأخرى (العمير، ١٤١٩هـ).

منطقة الدراسة:

تبلغ مساحة المملكة العربية السعودية نحو مليوني كيلومتر مربع، تمثل ٧٠٪ من مساحة الجزيرة العربية، البالغة نحو ٢,٨ مليون كيلومتر مربع (هيئة المساحة الجيولوجية، ٢٠١٢م). وبلغ تعداد السكان في عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) نحو ٢٢,٦٧٨,٢٦٢ نسمة، وارتفع في ١٤٣١هـ (٢٠١٠م) إلى ٢٧,١٣٦,٩٧٧ نسمة. إدارياً تتكون المملكة العربية السعودية من ١٣ منطقة، تضم ١٠٦ محافظات و ١٣٧٧ مركزاً (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، ٢٠١٣م).

تقع منطقة الدراسة ضمن المنطقة الشرقية التي تحتوي على ١١ محافظة هي (الدمام، حفر الباطن، الجبيل، القطيف، الخبر، الخفجي، رأس تنورة، بقيق، النعيرية، قرية العليا، والأحساء). وتضم ١٦ مركزاً، هي (سلوى، العيون حرض، خريص، العضيلية، أنباك، الخن، الغويبة، يبرين، الحفاير، ندقان، جودة، عريعرة، أم ربيعة، البطحاء والعديد) (الشكل ١). وتعتبر المنطقة الشرقية من أكبر مناطق المملكة من حيث المساحة؛ إذ تبلغ ٥٤٠,٠٠٠ كيلومتر مربع، وتمثل ٢٧,٦٪ من مساحة المملكة. كما تعتبر الأحساء من أكبر المحافظات مساحة، وتبلغ (٣٧٥,٠٠٠ كيلو متر مربع)، وتمثل ٦٩٪ من مساحة المنطقة.

جغرافياً تحد محافظة الأحساء من الشمال محافظة بقيق، ومن الجنوب سلطنة عمان ودولة الإمارات، ومن الشرق الخليج العربي ودولة قطر، ومن الغرب منطقتا الرياض ونجران. وتحتل الجزء الجنوبي الساحلي من المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، وتقع بين خطي طول ٤٨ و٥١ ودائرتي عرض ٢٢ و٢٦ (انظر الشكل ١).

والأحساء من المناطق القديمة، يرجع تاريخها إلى أكثر من أربعة آلاف عام، وعرفت بهذا الاسم لكثرة الأحسية بها، ويجمع المؤرخون على أن الأحساء (جمع حسي) هي التربة الرملية التي تختزن الماء تحتها، ومن ثم يسهل الوصول إليه. وغالباً ما تكون هذه التربة فوق طبقة صماء تمنع تسرب المياه للطبقات الدنيا (العمير ١٤١٩هـ). اشتهرت الأحساء بكثرة ينابيعها، التي تضاربت تقديراتها (١٦٢) ينبوعاً (العمير ١٤١٩هـ)، إلا أن الرقم الإجمالي لها يراوح بين ستين وسبعين نبعاً (فيدال، ١٩٥٥م). ولقد أدى توافر المياه الجوفية بجانب قيام الزراعة حول الواحات إضافة إلى موقعها على الطرق التجارية الرئيسة بين وسط الجزيرة العربية والخليج إلى ان جعل المحافظة منطقة جاذبة للعديد من السكان.

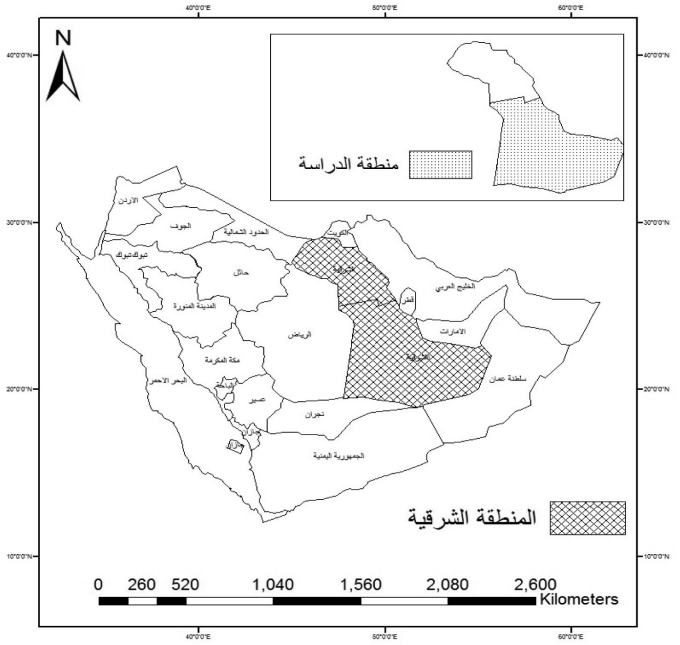

المصدر: هيئة المساحة الجيولوجية، ٢٠١٢م، بتصرف.

الشكل (١) – توزيع المناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية

أما مناخ المنطقة فيتصف بأنه جاف، وترتفع فيها درجات الحرارة خلال الصيف لتصل الدرجة العظمى إلى أكثر من ٤٥ درجة مئوية، وشتاء تنخفض الحرارة لتصل إلى ٨ درجات مئوية وخاصة في شهر يناير. وتتأثر الواحة في الشتاء بالرياح الشمالية الجافة والباردة، وفي الصيف بالرياح الجافة والحارة التي تحمل الغبار، وتساعد على زحف الرمال وحركة الكثبان الرملية بمعدل ١٠ أمتار سنوياً نحو الجنوب مهددةً الرقعة الزراعية والمنشآت العمرانية، أما الأمطار فشتوية، ويبلغ متوسطها ١٠٠ مم وتمتاز بعدم الإنتظام في الكمية والتوزيع وتقل كلما اتجهنا جنوبا (الطاهر، ١٤١٩هـ، حياتي والعمير، ٢٠١٣م).

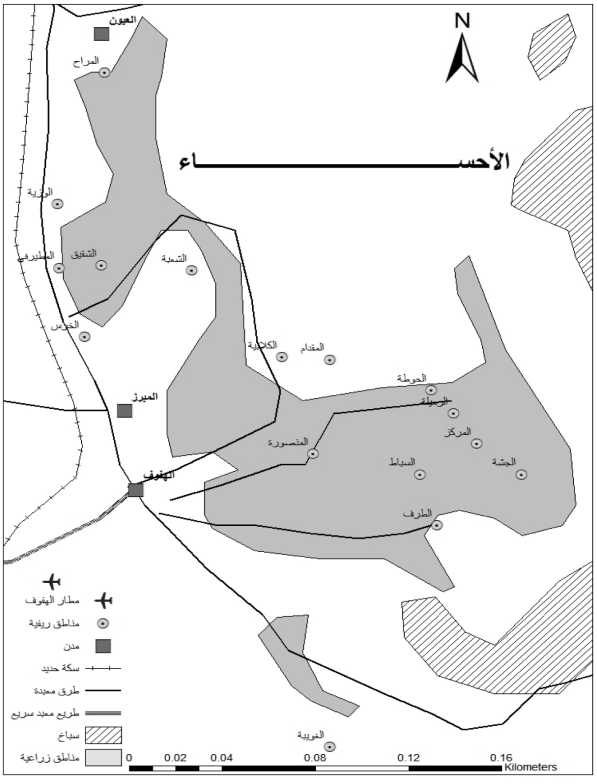

المصدر: خريطة الأحساء مع استخدام الإحداثيات الجغرافية للقرى.

الشكل (٢) - موقع المدن والقرى بمحافظة الأحساء – المنطقة الشرقية

تعتبر منطقة الأحساء – وخاصة الواحات – من أقدم مناطق الاستقرار البشري في المملكة العربية السعودية؛ وذلك بسبب وفرة المياه وقيام الزراعة فيها (العمير ١٤١٩هـ)، وبلغ عدد سكان محافظة الأحساء بحسب نتائج التعداد السكاني عام ١٣٩٤هـ (٢٤٤,٤٢٢) نسمة، ثم ارتفع إلى (٩٠٧,٧٣٤) نسمة، عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)، ويمثل ٢٧٪ من تعداد المنطقة الشرقية البالغ (٣,٣٦٠,٠٣١) في العام نفسه. وقد أشارت تقديرات عام ١٤٣١هـ (٢٠١٠م) إلى أن العدد في المحافظة وصل إلى ١,٠٧٩,١٥٦ نسمة ويمثل ذلك ٢٥,٨٪ من سكان المنطقة الشرقية، البالغ ٤,١٧٠,٠١٠ نسمة في العام نفسه (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، ٢٠١٣م). يتركز النشاط الاقتصادي للسكان في حرفة الرعي على هوامش الإقليم الصحراوي والزراعة في الواحات؛ وذلك بسبب ندرة الأمطار وطبيعة المناخ (العمير، ١٤١٩هـ). وبعد اكتشاف النفط تغيرت التركيبة الاقتصادية، ودخلت مهن أخرى كالعمل في قطاع النفط والصناعة والأنشطة الخدمية المختلفة (الجبر، ٢٠٠٢م).

الدراسات السابقة:

هذا الجزء يشمل الدراسات التي تناولت موضوع العمران الريفي في المملكة العربية السعودية بصفة عامة والمنطقة الشرقية بصفة خاصة، ومن أهم الدراسات ذات الصلة:

الدراسة التي قام بها البدوي (١٤٠٤هـ) "العمران الريفي في إقليم نجد"، وصنف العمران في نجد وفقاً لأحجامها، واعتمد في ذلك على النتائج والإحصاءات الأولية التي ظهرت من التعداد الشامل الذي قامت به المملكة عام ١٩٧٤م، وتطرق كذلك إلى نمط العمران الريفي في نجد من حيث البناء وشكل المسكن، وأشار إلى الحرف السائدة في ريف نجد.

تناول حبيب (١٤١٨هـ) "الأبعاد المكانية للتنمية الريفية في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية على منطقة جازان". توصل إلى أن التغير في الأوضاع الاقتصادية في المناطق الريفية تم من دون تدخل حكومي مباشر في

العملية الإنتاجية نفسها. ولكن الاستثمار الحكومي في مشاريع البنية التحتية قدم الحوافز لإحداث التغيرات الاقتصادية المطلوبة. وتوصَّل الباحث إلى أن للتنمية الريفية أبعاداً مكانية؛ حيث إنَّ التخطيط لإحراز أهداف التنمية يتطلب التحكم في الحيز الجغرافي. وقد قدم الباحث نموذجاً مقترحاً يمكن أن يفسر كيفية حدوث عملية التنمية الريفية، وأقر بضرورة وجود تخطيط مركزي موجه لتغيير الأوضاع الريفية.

درس الجبر (٢٠٠٢م) "الوضع الزراعي في واحة الأحساء"؛ بهدف تعرف دراسة المتغيرات التي أدت إلى تنمية الزراعة بالواحة. تناول البحث المحاور المختلفة المتعلقة بالزراعة التقليدية، وقد شملت طرق الري و نظم حيازة الأرض والتركيبة المحصولية في الواحة، ثم انتقل إلى دراسة النمو الاقتصادي والاجتماعي ودور مشروع الري والصرف في تنمية الزراعة بالمنطقة، واختتمت الدراسة بأثر المتغيرات الاقتصادية على الزراعة. عكست دراسة الجبر – بوجه عام – اتجاهات التنمية الزراعية ومستقبلها في واحة الأحساء في إطار دور المؤسسات التي تخدم التنمية الزراعية في الواحة.

في مقال للقحطاني (٢٠٠٤م) "التغيرات في استخدامات الأراضي الريفية في المملكة العربية السعودية: دراسة حالة قرية العبيدية بمنطقة عسير" ناقش التغيرات التي طرأت على استخدام الأراضي الريفية في إحدى قرى القطاع الجبلي بمنطقة عسير وتقويمها. توصلت الدراسة إلى تحول نمط تركيب اقتصاد القرية من الوظيفة الزراعية إلى الوظيفة الخدمية، وتغير تركيبها العمراني من الشكل المندمج إلى غير المنتظم، وأظهرت الدراسة أن الكتلة العمرانية للقرية قد تضاعفت ثماني مرات خلال العقدين الماضيين؛ مما أدى إلى تغير أنماط استخدام أراضيها وتحولها نحو النمط الحضري غير المخطط.

درس الزهراني وآخرون (٢٠٠٧م) "أنماط العمران القديم في منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية: نشوءها وطرق المحافظة عليها". وناقشوا خصائص العمران الريفي ومميزاته في مناطق السهل الساحلي والمنطقة الجبلية

والهضبة بمنطقة عسير. وخلصوا إلى أن أسلوب البناء يتناسب مع طبيعة المنطقة والأنشطة الاقتصادية والظروف السياسية والاجتماعية. كما أوضحوا أن التصاق المنازل وضيق الممرات تعكس أساليب الحماية والدفاع التي تبنتها المناطق الريفية بسبب الفوضى والخوف أيام الحروب القبلية. وأن المباني الحديثة أحدثت صورة سلبية في عمارة المنطقة ومبانيها القديمة المتناسقة مع محيطها. واقترحوا الحفاظ على المباني القديمة التراثية وتحسين الخدمات بالمناطق الريفية القديمة.

تناول العمير (١٤٠٨هـ) "جغرافية العمران الريفي في واحات الأحساء". ركزت الدراسة على المراكز الريفية من حيث النشأة والتوزيع والنمو والتركيب الداخلي والمشكلات العامة والأوضاع السكانية والعمرانية والعوامل المؤثرة فيها. توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد عامل مؤثر في النمو على حساب الأرض الزراعية، وأن مشروع الري والصرف، وما تبعه من قنوات وطرق، أدى إلى تشكيل صورة جديدة من المراكز العمرانية الملتحمة والمتحدة، وكان لمشروع حجز الرمال دور في الحفاظ على عدد من القرى الشمالية والشرقية التي كانت تتأثر بزحف الرمال.

وفي دراسة ثانية درس العمير (١٤١٩هـ) "العمران الحضري في محافظة الأحساء" مركزاً على نشأة العمران الحضري في الأحساء وتوزيع المراكز الحضرية فيها والعوامل المؤثرة في تخطيط مدن الأحساء، وخصائص سكان المراكز الحضرية، وأنماط استخدامات الأرض الحضرية، وحركة النقل في مدن الأحساء وأنواعها وحركة النقل الحضري والطرق، وإقليم المدينة بالتركيز على مدينتي الهفوف والمبرز. وبجانب إبراز الدراسة لأثر التطور الاقتصادي على العمران بشكل عام في واحة الأحساء فإنها قد أكدت أن التغير في العمران يتم في معظم الأحوال على حساب الزراعة.

درست مليحة حامد عبدالله العبدلي (١٤٢٥هـ) "العمران الريفي بمحافظة خليص"؛ بهدف معرفة الخصائص الطبيعية والبشرية التي شكلت خصائص

مراكز العمران الريفي بها، والعوامل الجغرافية المؤثرة في توزعها المكاني، ومعرفة خصائص المساكن الريفية والخدمات والمرافق العامة في قرى المنطقة، وتحديد أهم المشكلات العمرانية. وخلصت الدراسة إلى أن النمط العام لتوزيع مراكز العمران الريفي بمحافظة خليص هو النمط المتقارب في جميع المراكز الإدارية؛ حيث كان المعدل العام لقيمة صلة الجوار هو(٠,٠٣)، وهو أقل من الواحد الصحيح، وهذا يدل على أن معظم النقاط مركزة في مكان واحد وبمسافات متقارب بعضها من بعض.

درس (حياتي والعمير ٢٠١٣م) "الآثار الناجمة عن تفتت الحيازات الزراعية في واحة الأحساء على الزراعة". أوضحت الدراسة أن التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته المنطقة في الأربعين سنة الماضية قد أثر على حيازة الأرض الزراعية في الواحة. توصل البحث إلى أن تفتت الحيازة بواسطة الميراث والبيع قد أسهم في توجيه استخدام جزء من الأرض الزراعية نحو الخدمات السياحية والاجتماعية، بنسبة ٤٥٪، والعمران بنسبة ٣٨٪، والتجارة بنسبة ١٢٪، والصناعة بنسبة ٥٪. وأن تغير استخدام الأرض نحو العمران جراء التوسع الكبير الذي شهدته مدينتا الهفوف والمبرز وقرى الواحة المتعددة قد كان على حساب الأراضي الزراعية. وأدى التغير في استخدام الأرض من الزراعة إلى القطاعات الأخرى إلى توفير فرص عمل. وأوصى البحث بوضع حد أدنى للحيازة الزراعية وإنشاء مزارع مشتركة ذات حيازات كبيرة (تعاونيات) في إطار مشروع الري والصرف.

من عرض الدراسات السابقة اتضح أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت التغير في نمط العمران الريفي بالمملكة العربية السعودية، وأن مجمل الدراسات التي تم استعراضها ركزت على طبيعة العمران الريفي الحالي وأشكاله ومشكلاته. لعل ما يميز هذا البحث تناوله لموضوع التغيرات في نمط العمران الريفي في المنطقة الشرقية، وبهذا سيكون (بحسب علم الباحثين) أول بحث يتناول موضوع التغير في نمط العمران الريفي بالمنطقة الشرقية بشيء من التفصيل.

النتائج والمناقشة:

التغيرات التي طرأت على نمط العمران الريفي بمنطقة الدراسة:

نمط الاقتصاد الريفي – كما أوضحت العديد من الدراسات – يعتمد – بدرجة كبيرة – على الإنتاج الزراعي بشقيه: النباتي والحيواني، كما أن طبيعة المسكن الريفي تنسجم مع احتياجات هذا النوع من الاقتصاد؛ فنجد معظم المنازل الريفية مبنية بطريقة تستوعب طبيعة الحياة الزراعية بجانب الوضع البيئي (التهوية الطبيعية)، وتعتمد بقدر كبير على المواد المحلية. العديد من الدراسات أوضحت أن منازل العشة (الصندقة) الثابتة أو المتحركة المبنية من الأخشاب والقش والمنازل الشعبية تعتبر من الأنواع القديمة السائدة في المناطق الريفية السعودية قبل التحول الذي طرأ على الاقتصاد الريفي، خاصة بعد اكتشاف النفط (مليحة العبدلي، ١٤٢٥هـ). ومن الاستعراض التالي يتضح أن هناك أنماطاً جديدة طرأت على نمط العمران الريفي في واحة الأحساء بالمنطقة الشرقية.

والمسكن في الريف هو انعكاس طبيعي للظروف الاجتماعية والاقتصادية لرب الأسرة، إضافة إلى الظروف البيئية والأمنية التي تحيط بالمنطقة. ومن العمل الميداني اتضح أن هناك أربعة أنواع من المساكن، هي: المسكن الشعبي الذي يعتبر المسكن التقليدي القديم لأهل الريف، ومساكن الفلل، والدور في فيلا، والشقق التي تعتبر من الأنماط السكنية الحديثة (انظر الشكل ٣). ومن هذا (الشكل ٣) يتضح أن المسكن الشعبي الذي يتلاءم مع طبيعة الريف الزراعية يمثل ٢٨٪ من أنواع المساكن للسكان المبحوثين، وهذا يدل على أن النمط الشعبي لم يعد خياراً سكنياً للمناطق الريفية. كما أبانت الدراسة أن ٣٩٪ من المبحوثين أوضحوا أنه في حالة متوسطة أو رديئة؛ وهو ما أوجد رغبة لديهم في تغييره؛ إذ أوضح ٥٣٪ من أصحاب المساكن الشعبية أنهم يريدون أن يتحولوا منه إلى نمط آخر، ومعظمهم يفضلون سكن الفلل الخاصة. وأشارت نتائج العمل الميداني إلى أن معظم ساكني هذا النوع من كبار السن، وأغلبهم متقاعد أو يمتهن حرفة الزراعة التي هجرها الكثير من سكان القرى، وقد حصلوا عليه عبر التمويل الذاتي، أو عبر التمويل من صندوق التنمية العقارية، أو عن طريق الوراثة.

أما المساكن الريفية الأخرى – مثل الفلل أو الدور في فيلا أو الشقة – فتعتبر من أنماط العمران الحضري، التي ظهرت في المدن نتاجاً للتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته المملكة في العقود الأربعة الأخيرة. ويختلف هذا النوع في الشكل والحجم والوظيفة ومادة البناء عن المنازل الشعبية (انظر المفاهيم).

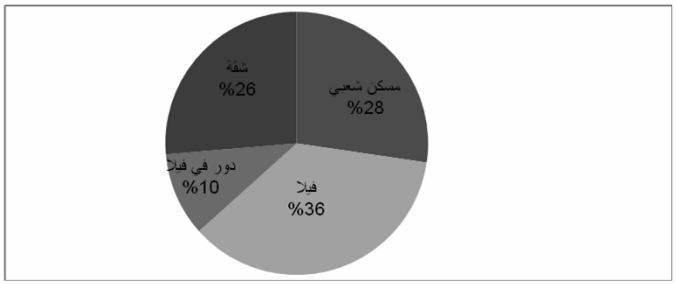

المصدر: العمل الميداني ٢٠١٣م.

الشكل (٣) – أنواع المساكن في قرى منطقة الدراسة

ويشير (الشكل ٣) إلى أن ٣٦٪ من عينة الدراسة يسكنون في فيلا، و١٠٪ يسكنون في دور في فيلا، أما الذين يسكنون في الشقق فبلغت نسبتهم ٢٦٪ من نسبة أنواع المساكن في المنطقة. هذه النسب تعكس التحول السريع في نمط العمران الريفي إلى الحضري وهذا ما أكدته (وزارة الشؤون البلدية والقروية، ١٤١٧هـ)؛ حيث أبانت أن نسبة المساكن الشعبية من إجمالي القرى في عام ١٤١٧ هـ بلغت ٧١,٦٪ والفيلا ٢٧,٢٪ والشقق ٠,٧٪ وأخرى ٠,٥٪. وعند المقارنة بين هذه الأرقام ونتائج العمل الميداني يتضح أنه في أقل من ١٧ عاماً زادت نسبة السكن في الفيلا و (الدور في فيلا) إلى ٢٠٪، والشقق بنسبة ٢٥٪؛ أي بمعدل زيادة سنوية قدرها ١,٢٪ بالنسبة للفلل و ١,٥٪ للشقق. ومن ثم أصبحت الفلل والشقق تشكل نسبة كبيرة من نمط العمران الريفي، وهي تعتبر حديثة لا يتجاوز تاريخها ثلاثين عاماً إذا ما قورنت بالمساكن الشعبية.

فعند سؤالنا منذ متى تقيم في المسكن أبان ١٣,٥٪ من ساكني الفلل أن

فترة سكنهم امتدت ما بين ٢١ وأوضح ٣٠ سنة، و٣١,٥٪ أن فترة سكنهم امتدت من١١–٢٠ سنة، في حين بلغت نسبة الذين ذكروا أن مدة إقامتهم أقل من عشر سنوات ٥٥٪ (انظر الجدول ٢).

الجدول (٢)
تاريخ السكن بحسب أنواع المساكن

نوع المسكن	أقل من ١٠	١١–٢٠	٢١–٣٠	٣١–٤٠	٤١–٥٠	أكثر من ٥٠ عاماً	المجموع
فيلا	٥٩	٣٤	١٤	١	٠	٠	١٠٨
دور في فيلا	١٤	١٣	٤	٠	٠	٠	٣١
شقة	٥٤	٢١	٤	٠	٠	٠	٧٩
منزل شعبي	٢٦	٢٠	١٧	٨	٢	٩	٨٢
المجموع	**١٥٣**	٨٨	**٣٩**	**٩**	**٢**	**٩**	**٣٠٠**

المصدر: العمل الميداني ٢٠١٣م.

تعتبر ظاهرة التغير في نمط العمران في محافظة الأحساء الأسرع إذا ما قورنت بمحافظات أخرى في المملكة العربية السعودية. فمثلاً في منطقة الدراسة نجد نسبة المنازل الحديثة أعلى بكثير من النمط الشعبي، على العكس مما هو موجود في محافظة خريص التي تقع في الجزء الشمالي الغربي من منطقة مكة المكرمة. وفي هذا الإطار أوضحت دراسة (مليحة، ١٤٢٥هـ) أن نمط المنزل الشعبي في خريص مازال سائداً في المناطق الريفية، ويمثل ٨٥٪ من أنواع المساكن، في حين تمثل المساكن الحديثة مجتمعة (١٥٪)، موزعة على النحو الآتي: الفيلا ٤٪، والشقة ٣٪، والعمارة ٨٪. وهذا يعزز فرضية الدراسة من أن محافظة الأحساء تشهد نمواً متسارعاً لوقوعها بالقرب من مناطق إنتاج النفط.

وأبانت نتائج العمل الميداني أن التحول ليس في نوع المسكن فقط وإنما أخذ أبعاداً اجتماعية واقتصادية ذات طابع حضري، وبخاصة فيما يتعلق بالاستثمار في المسكن، وهي ظاهرة خاصة بالمدن. حيث إن أكثر من ربع المساكن في منطقة الدراسة عبارة عن شقق، وأن ٤٩٪ منها مستأجرة لسكان، بعضهم غير

سعوديين، أو مواطنون ولكنهم ليسوا من أهل المنطقة، ويعمل معظمهم موظفين في القطاع الحكومي أو الخاص. وهناك أيضاً ظاهرة امتلاك أكثر من سيارة ووجود مواقف سيارات الأسرة داخل المنازل، إضافة إلى وجود غرف منفصلة خاصة بالخادمات والسائقين الخاصين. ومن العمل الميداني اتضح أيضاً أن نسبة متوسط عدد السيارات للأسرة الواحدة بلغ ٢,٥ سيارة، في حين تمتلك بعض الأسر أكثر من ٥ سيارات، بينما ٠,٦٪ فقط من الأسر ليس لديها سيارات وهم من المستأجرين للشقق. وفيما يتعلق بالمواقف الداخلية أشارت النتائج إلى أن ٢٣,٣٪ من السكان المبحوثين لديهم موقف واحد للسيارات داخل السكن، و١٦,٣٪ لديهم موقفان، و ٧,٣٪ لديهم ثلاثة مواقف أو أكثر، بينما الذين تقف سياراتهم على الشارع بلغت نسبتهم ٥٣٪ (انظر الجدول ٣).

الجدول (٣)
مواقف سيارات الأسرة

نوع الموقف	النسبة المئوية
موقف واحد للسيارات داخل المنزل	٢٣,٣
موقفان للسيارات داخل المنزل	١٦,٣
ثلاثة مواقف أو أكثر للسيارات داخل المنزل	٧,٣
تقف السيارات على الشارع	٥٣,٠
	١٠٠,٠

المصدر: العمل الميداني ٢٠١٣.

التغير في العمران الريفي لم يأخذ نمطاً متشابهاً مثل مساكن الريف القديمة بل أخذ أشكالاً مختلفة كما في المدن الكبيرة، فتباينت نوعية المواد المستخدمة وسعة المنزل والتقسيم الداخلي للبناية. فعدد الأدوار في الفيلا وطبيعة المواد المستخدمة وعدد الغرف ومساحة المنزل لاتعكس الاحتياج الريفي للمسكن وإنما القدرة الشرائية العالية التي يتمتع بها أصحاب هذا النوع من البنايات (انظر الجدول ٤). وهذا الجدول أوضح أن ٧٠٪ من منازل السكان المبحوثين مبنية من الإسمنت المسلح، و٢٥٪ من الطوب والبلكات، في حين بلغت نسبة الذين

استخدموا الحجر كمادة للبناء لم تتجاوز ٥٪. أما ما يتعلق بنوع المسكن ومستوى التعليم والوظيفة لرب الأسرة فأشارت النتائج إلى أن السكان الذين بلغ مستوى تعليمهم الشهادة المتوسطة وما دون ويسكنون في فيلا وصلت نسبتهم إلى ٢٠,٣٪، و من الشهادة المتوسطة إلى ما دون الجامعي وصلت إلى٤٦,٢٪، والشهادة الجامعية وما فوق ٣٣,٥٪. أما في حالة السكن الشعبي فبلغت ٢٠,٤٪، و٤١,٥٪، و١٨,١٪، على التوالي(انظر الجدول ٤ والشكل ٤).

وتشير النسب أعلاه إلى أنه كلما زاد مستوى تعليم رب الأسرة ازدادت احتمالية خيار السكن في منزل حديث، والعكس، كلما قلت نسبة التعليم ازدادت احتمالية السكن في منزل شعبي. ولتأكيد ذلك استخدمت الدراسة مربع كاي، وهو دائماً ما يستخدم لاختبار الاستقلال بين المتغيرين، ويكون فرض العدم: استقلال المتغيرات، والفرض البديل: عدم استقلال المتغيرات، وفي حالة قيمة sig أصغر من ٠,٠٢٥ سوف نرفض فرض العدم وهو عدم الاستقلال. وعند استخدام مربع كاي لاختبار العلاقة بين نوع المسكن والتعليم وبين نوع المسكن والوظيفة كانت النتيجة عند الحالتين صفراً موجباً، وهذا يعني رفض العدم، وهو عدم الاستقلال، وذلك يعني وجود ارتباط ذي دلالة إحصائية بين الوظيفة ومستوى التعليم ونوع المبنى.

الجدول (٤)

طبيعة العمل في منطقة الدراسة

أنواع السكن	دون عمل	ربة منزل	متقاعد	تاجر	طالب	مزارع	موظف خاص	موظف حكومي	المجموع
فيلا	٣	٢	٣٨	٤	٥	٤	٢٤	٢٨	١٠٨
دور في فيلا	٠	٠	٣	٢	٠	٠	١٠	١٦	٣١
شقة	٣	٠	٣	٩	٠	٠	١٧	٤٧	٧٩
منزل شعبي	١٦	٣	٧	٣	٥	١٤	٨	٢٦	٨٢
المجموع	**٢٢**	**٥**	**٥١**	**١٨**	**١٠**	**١٨**	**٥٩**	**١١٧**	**٣٠٠**

المصدر: العمل الميداني ٢٠١٣.

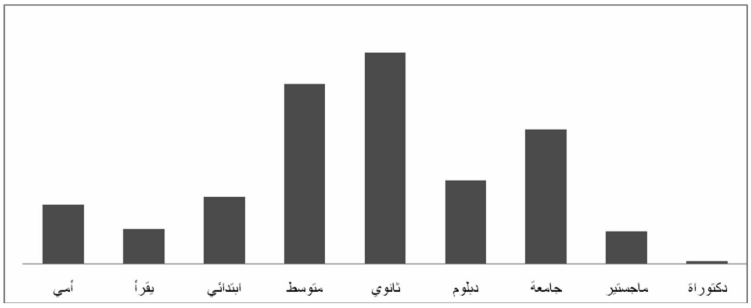

المصدر: العمل الميداني ٢٠١٣م.

الشكل (٤) – مستوى التعليم بمنطقة الدراسة

الأسباب التي أدت إلى التحول في نمط العمران الريفي:

التحول في نمط الاقتصاد الريفي :

أشارت نتائج العمل الميداني إلى أن أكثر من نصف السكان المبحوثين يعملون في القطاعين: الحكومي (٣٩٪) والقطاع الخاص (١٩٪)، بجانب مزاولة النشاط التجاري (٦٪). أما الذين يعملون في الزراعة فلم تتعد نسبتهم (٦٪)، وجميعهم من كبار السن؛ إذ راوحت أعمارهم بين ٥٥ و٧٠ سنة (انظر الشكل ٥). وهذا يؤكد ما ذهبت إليه نتائج مصلحة الإحصاءات العامة التي أوضحت أن عدد العاملين بالزراعة في المملكة العربية السعودية تقلص من ٤١٪ من مجمل سكان المملكة في ١٣٩٤هـ إلى ٥,٤٪ في ١٤٢٥هـ، ووصلت نسبة العاملين في الزراعة وتربية الحيوان والطيور والصيد في المنطقة الشرقية في العام نفسه إلى ٤,٦٪ (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، ٢٠١٣م). وتبعاً لذلك انخفضت مساهمة الزراعة في الدخل القومي من ١٠,١٪ في عام ١٩٦٣ م إلى ٣,٣٪ في عام ١٩٧٩م (الجبر، ٢٠٠٢م). هذه النسب توضح أن ظاهرة التناقص في عدد العاملين في المهن الزراعية ليست قاصرة على المنطقة الشرقية فحسب – كما أثبتت نتائج العمل الميداني – وإنما تسود في معظم المناطق السعودية.

تدعم هذه الدراسة النظرة القائلة: إن التحول في نمط الاقتصاد الريفي من

الزراعة إلى أنماط أخرى هو المسبب الأول لكل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية في المناطق الريفية. والكثير من الدراسات أوضحت أن التمدد العمراني دائماً ما يكون على حساب الأنشطة الريفية وخاصة الزراعة، التي شهدت تحولاً كبيراً وأخذت أنماطاً مختلفة لم تكن معروفة من قبل. في هذا الإطار أوضح (الحضري وآخرون، ٢٠١٣ م) أن الزراعة مازالت تمارس في المناطق الريفية القريبة من المناطق الحضرية بدولة ماليزيا لكنها أخذت أشكالاً مختلفة، فأصبحت تعتمد على العائد السريع، وتحولت نحو تلبية احتياجات المدن الكبيرة من الألبان للحوم والخضروات. كما أضحت متنفساً ومكاناً للترفيه والسياحة لأهل المدن. وأكد هذا المنحى أيضاً الدراسة التي أجراها (حياتي والعمير ٢٠١٣،) في منطقة الأحساء؛ إذ أشارت إلى مزاولة معظم المزارعين السعوديين (٨٧,٥٪) لأعمال أخرى بجانب النشاط الزراعي، وأن أكثر من نصفهم يعملون موظفين بالقطاعين العام (٢٧,٦٪) والخاص (٢٩,٩٪). وهذا يشير إلى أن الزراعة – كنشاط اقتصادي ريفي – ما زالت تمارس في المناطق الريفية القريبة من المدن لكنها لم تعد كما كان عليه الحال قبل أربعين أو خمسين عاماً. ومن ناحية أخرى يلاحظ أيضاً أن معظم العمليات الزراعية في منطقة الدراسة تقوم بها العمالة الأجنبية تحت إشراف صاحب الحيازة الزراعية الذي أصبح مشغولاً بمهن أخرى غير الزراعة؛ وذلك لتنويع مصادر الدخل وتلبية متطلبات الحياة المدنية المتسارعة. ويعزى هذا التحول من مباشرة الأعمال الزراعية إلى الإشراف إلى قلة العائد المادي من الزراعة؛ بسبب صغر مساحة الحيازة (الورثة) والكلفة العالية للإنتاج والاهتمام بالتعليم ومتطلبات المدنية.

أشارت نتائج العمل الميداني إلى أن ٤٠٪ من السكان المبحوثين يعملون في القطاع الحكومي. وهذا بدوره يعكس اهتمام الدولة بتوفير الخدمات لإنسان الريف والحضر؛ أي أن الإنسان في السعودية هو محور التنمية أياً كان موقعه وليس المكان فقط (الإنسان قبل المكان). كما تشير النسبة بوضوح إلى التحول

في نمط الاقتصاد الريفي الزراعي الذي كان يعمل فيه معظم سكان المناطق الريفية إلى أنماط أخرى بعيدة عن الزراعة وأغلبها خدمية.

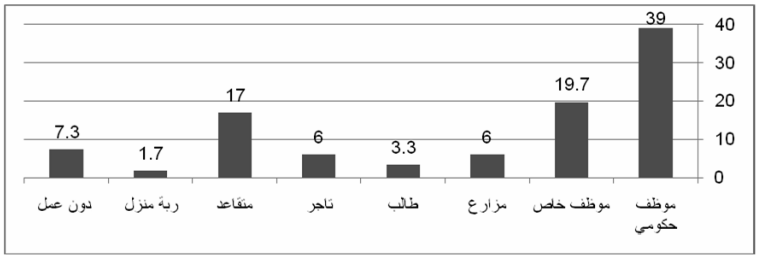

المصدر: العمل الميداني ٢٠١٣.

الشكل (٥) – العمل الأساسي لأرباب الأسرة في منطقة الدراسة

توافر الخدمات من طرق و تعليم وكهرباء ومياه:

شهدت جميع مناطق المملكة العربية السعودية بصورة عامة والمنطقة الشرقية بصورة خاصة تطوراً كبيراً في البنيات التحتية وبخاصة بعد اكتشاف النفط؛ حيث تم ربط محافظة الأحساء بجميع وسائل النقل مع العديد من مدن المملكة ومناطقها المختلفة. فهي ترتبط بشبكة جيدة من الطرق المسفلتة وخط للسكك الحديدية مع كل من مدينة الرياض (العاصمة) والدمام وبقية المدن الأخرى. وبالإضافة إلى الطرق المسفلتة هناك الطرق الزراعية الترابية التي تصل بين المناطق الريفية المختلفة؛ ففي عام ١٤١٢هـ بلغ إجمالي أطوالها نحو ١٦٤٠ كم، إضافة إلى ارتباط الأحساء جواً بمدن المملكة عبر مطار الأحساء الذي في طريقه إلى الدولية، وبحراً بالعديد من الموانئ الخليجية (وزارة الشؤون البلدية والقروية، ١٤١٧هـ).

ويرجع تاريخ إنشاء الطرق المسفلتة في المنطقة الشرقية إلى عام ١٣٧٥هـ؛ ففي عام ١٣٩٠هـ تم تنفيذ ١٧ مشروعاً خاصاً بالطرق، بلغ إجمالي أطوالها ٨٠٤ كم. وبعد ذلك أخذت في التطور وفقاً للخطط التنموية التي طبقتها المملكة، فزادت أطوالها إلى ١١٠٠ كم في عام ١٣٩٥هـ، ثم إلى ٢٥٢٥ كم في

١٤٠٠هـ، وكانت التكلفة في ذلك الوقت **٢٥٠٠ مليون ريال.** وفي عام ١٤١٥ هـ وصلت أطوالها إلى ٥١٠٠ كم (وزارة الشؤون البلدية والقروية١٤١٧،هـ).

ومن أهم الطرق في منطقة الدراسة طريق الظهران – الهفوف (١٦٥ كم)، الذي يقع عند الناحية الشمالية، وطريق الدمام – الرياض (٣٣٠كم) عند الجهة الغربية، ومن الجهة الشرقية طريق العقير ١٠٠ كم، إضافة إلى الطرق الدولية التي تربطها مع دولة قطر (٢٥٠ كم)، ودولة الكويت (٥٩٠ كم). وإلى جانب الطرق المسفلتة نجد خطاً للسكك الحديدية يربط الدمام بالعاصمة الرياض ماراً بالهفوف، وهذا الخط بدأ العمل به في عام ١٣٦٥هـ (١٩٤٦م)، وانتهى ١٣٧١هـ (١٩٥١م)، ويبلغ طوله ٥٧١ كم، كما تم في عام ١٤٠٥هـ تشييد المسار الثاني للخط نفسه لنقل الركاب (انظر الشكل ٢).

وبجانب ربط المنطقة الشرقية براً بالطرق المسفلتة والسكك الحديدية تم ربطها بحراً عبر موانى التصدير، مثل ميناء الملك عبدالعزيز بالدمام، وميناء الجبيل، إضافة إلى ميناء العقير والخبر والقطيف ورأس تنورة الذي أقامته شركة أرامكو عام ١٣٥٨هـ، وتقع جميعها على ساحل الخليج العربي. وتم ربطها جواً عبر مطار الهفوف القديم الذي يقع بالقرب من جامعة الملك فيصل ١٣٦٨هـ (١٩٤٧ م) إلا أنه توقف في عام ١٣٩٤هـ، وتم إنشاء مطار الهفوف الحالي في ١٤٠٠ هـ في مساحة تقدر بنحو ١٠كم، وعلى بعد ١٤ كم جنوب غرب مدينة الهفوف، وقد افتتح رسمياً في عام ١٤٠٥هـ (وزارة الشؤون البلدية والقروية، ١٤١٧هـ).

أما ما يتعلق بالخدمات التعليمية، فقد شهد التعليم بجميع مستوياته تطوراً سريعاً خاصة بعد دخول النفط في اقتصاد المملكة؛ إذ خصصت بين ١٠٪ و١٣٪ من موازنة الدولة للتوسع في جميع المراحل التعليمية. وقد بدأ التعليم بشكل رسمي في محافظة الأحساء في عام ١٩٣٦م بمدرسة ابتدائية فيها ١٦٠ طالباً، وتطور إلى أن وصل عدد المدارس فيها في عام ١٩٧٨م إلى ١٠٣ مدارس

ابتدائية و ٣٧ متوسطة و١١ ثانوية. ويعتبر التعليم من اكثر العوامل تأثيراً على نمط الحياة التقليدية الريفية اقتصادياً وحرفياً (الجبر، ٢٠٠٢م).

أما ما يختص بخدمات المياه والكهرباء فقد نمت نمواً سريعاً؛ فمثلاً حتى عام ١٣٦٩هـ لم تكن توجد خدمات للكهرباء بالمنطقة إلى أن تأسست شركة الكهرباء في محافظة الأحساء في عام ١٣٧٠هـ، التي عملت على تطوير خدمات الكهرباء في المنطقة الشرقية؛ فزادت من ١١٨٥ ميغاواطاً في ١٣٩٨هـ إلى ٧٥٨٠ ميغاواطاً في عام ١٤١٥هـ. كما تم تغطية المنطقة بشبكات المياه في عام ١٣٧٧هـ (وزارة الشؤون البلدية والقروية، ١٤١٧هـ).

وبالنسبة إلى الموارد المائية أنشئ مشروع للري والصرف عام ١٣٩٢هـ للتحكم والمحافظة على الموارد المائية. أسهم المشروع في استصلاح أراض جديدة وزيادة الرقعة الزراعية إلى ٨٠٠٠ هكتار، بواقع ١٢٠٠ هكتار إضافية، وقام بشق عدد من الطرق الرئيسية والفرعية، بلغ إجمالي طولها ١٤٠٠ كلم بين المزارع، وشق قنوات للري والصرف أسهمت في معالجة مشكلات الصرف وحركة النقل (حياتي و العمير، ٢٠١٣م).

وصاحب اكتشاف النفط في المنطقة نمو العديد من القطاعات الاقتصادية؛ فنمت خطوط أنابيب النفط؛ حيث يوجد أكثر من خط لنقل النفط والغاز من حقول المنطقة الشرقية وآبارها إلى المصافي والموانئ المنتشرة داخل المملكة وخارجها. ومن أهم الخطوط خط التابلاين الذي يصل المنطقة الشرقية باتجاه الأردن ثم سوريا ولبنان، وطوله ١٥٠٠ كم، وخط بترولاين الحكومي ١٤٠١هـ (١٩٨١ م) وطوله ١٢٠٠ كم، وخط شدقم شمال غرب الأحساء إلى ينبع ويبلغ طوله ١١٧٠ كم. إضافة إلى الخط الذي يربط آبار المنطقة الشرقية بمنطقة الجبيل الصناعية، ويسهم في تغذية مصانع البتروكيماويات (وزارة الشؤون البلدية والقروية، ١٤١٧هـ).

من هذا العرض ترى الدراسة أن تنوع الأنشطة الاقتصادية – خاصة بعد النفط – (صناعية، خدمية) وربط القرى بشبكة من الطرق المسفلتة وتحسن

الخدمات الاجتماعية ساعد على ارتباط القرى بعضها ببعض، وسهولة اتصالها بالمدن الرئيسية، وخاصة في ظل امتلاك العربات الخاصة؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة معدل الهجرة إلى المدينة؛ مما ساعد على إضافة معالم عمرانية حضرية جديدة في المناطق الريفية.

زيادة مستوى الدخل:

أوضحت نتائج العمل الميداني أن ٤٠٪ من السكان المبحوثين يحصلون على دخل شهري يراوح بين ٨٠٠٠ و١٨٠٠٠ ريال سعودي، في حين يصل دخل الأسرة الشهري إلى نسبة ٥٪ من السكان المبحوثين إلى أكثر من أربعين ألف ريال سعودي، وهنالك نسبة بسيطة تقدر بنحو ١٩٪ يصل دخلها الشهري إلى أقل من ٣٠٠٠ ريال سعودي (الجدول ٥).

وتشير النسب في (الجدول ٥) إلى تحسن مستوى دخل السكان المبحوثين في منطقة الدراسة. ويرجع السبب في ذلك – كما أوضح (حياتي والعمير ٢٠١٣) – إلى سرعة النمو الاقتصادي الذي تشهده واحة الأحساء والذي أثر كثيراً في واقع حياة الأفراد؛ من حيث الدخل والمنصرف والخدمات ونوع العمل وعلاقاته والاهتمامات التعليمية والثقافية الأخرى. وفي هذا الإطار أشارت نتائج العمل الميداني إلى أن ٨٠٪ من السكان المبحوثين يسكنون في بيوت ملك، في حين يسكن ١٥٪ في منازل مستأجرة، أما الذين يسكنون في منازل ورثة وكانت نسبتهم ٣٪ فقط، والذين يسكنون في بيوت حكومية بلغت نسبتهم ٢,٧٪. أضف إلى ذلك أن أكثر من ٥٠٪ من السكان المبحوثين قاموا بتمويل ذاتي في بناء المنزل. هذه النسب تشير بوضوح إلى زيادة دخل الفرد وتحسين مستويات المعيشة في المناطق الريفية (الشكل ٦).

الجدول (٥)
مجموع الدخل الشهري لجميع افراد الاسرة في منطقة الدراسة

الدخل الشهري	النسبة المئوية
أقل من ١٥٠٠	٢,٠
١٥٠٠–٢٩٩٩	١٦,٧
٣٠٠٠–٤٩٩٩	١٠,٧
٥٠٠٠–٧٩٩٩	٢١,٠
٨٠٠٠–١١٩٩٩	٢٥,٧
١٢٠٠٠–١٧٩٩٩	١٤,٠
١٨٠٠٠–٢٤٠٠٠	٤,٧
٢٥٠٠٠–٣٩٩٩٩	٢,٠
أكثر من ٤٠٠٠٠	٣,٣
المجموع	**١٠٠,٠**

المصدر: العمل الميداني ٢٠١٣.

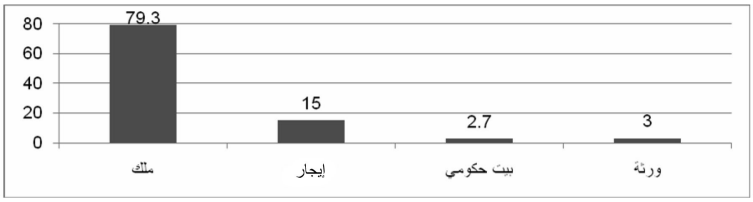

المصدر: العمل الميداني ٢٠١٣م.

الشكل (٦) – نوع الحيازة في منطقة الدراسة

سهولة الحصول على القروض:

ترى الدراسة أن تقديم القروض الميسرة من البنوك الحكومية والصناديق العقارية للمواطنين لبناء المساكن أسهم كثيراً في التحول في نمط العمران الريفي. ففي المملكة العربية السعودية يقدم صندوق التنمية العقاري الذي تموله الدولة قروضاً طويلة الأجل تصل إلى ٢٥ عاماً (القحطاني، ٢٠٠٤م)؛ ففي عام

١٩٨٢م أعطى صندوق التنمية العقاري ٢٥٠٠٠ قرض، بلغت ٥٢ بليون ريال سعودي للأفراد، وأقرض ٢٥٦٧ بليوناً لبناء وحدات سكنية للتأجير (الجبر، ٢٠٠٢ م). من العمل الميداني اتضح أن أكثر من ٣٠٪ تحصلوا على قروض من صندوق التنمية العقارية والبنوك الأخرى، و ٢٪ تحصلوا على تمويل من شركة أرامكو (الجدول ٦).

الجدول (٦)
نوع تمويل المساكن وطرقه في منطقة الدراسة

نوع التمويل	النسبة المئوية
تمويل ذاتي	٥٠,٧
صندوق التنمية العقاري	٢٠,٧
تمويل حكومي	١,٠
تمويل البنوك	١٢,٣
ورثة	٣,٧
أرامكو	١,٧
لايوجد	١٠,٠
	١٠٠,٠

المصدر: العمل الميداني ٢٠١٣م.

الزيادة السكانية:

أبان العديد من الإحصاءات الرسمية أن المنطقة الشرقية بصفة عامة ومحافظة الأحساء بصورة خاصة قد شهدت زيادات سكانية كبيرة ولا سيما في الأربعين سنة الماضية (الشكل ٧). وهذا الشكل يعكس سرعة الزيادة السكانية بين تعداد ٢٠٠٤ م وتعداد ٢٠١٠ م (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، ٢٠١٣م)؛ فهذه الزيادة – سواء كانت بسبب الزيادة الطبيعية أو نتيجة لعامل الهجرة – ساعدت على التغيير في نمط العمران في منطقة الدراسة.

ولم تقتصر الزيادة على المناطق الريفية بل شملت المناطق الحضرية التي

تطورت بشكل كبير وأصبحت بدورها جاذبة لسكان الريف؛ بسبب توافر فرص العمل والخدمات النوعية؛ الأمر الذي جعل العديد من سكان الريف يهاجرون نحو المدن (الجبر ٢٠٠٢م). وتشير الإحصاءات السكانية إلى أن نسبة الحضر في المملكة العربية السعودية ارتفعت من ٣٥٪ في بداية التخطيط الوطني الشامل في ١٣٩٠هـ إلى ٧٧٪ في ١٩٩٠م، ثم إلى ٨٠٪ في ٢٠١٠ م (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، ٢٠١٣م).

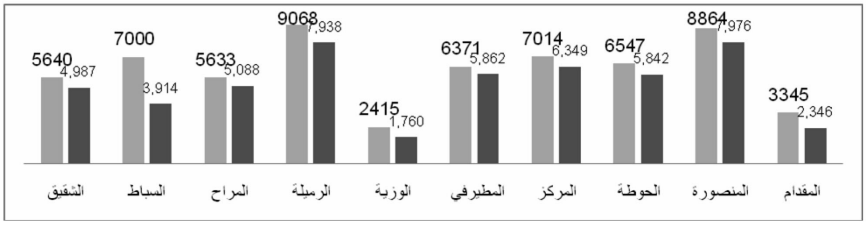

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، ٢٠١٣م.

الشكل (٧) – الزيادة السكانية في قرى الدراسة ٢٠٠٤ – ٢٠١٠م

أثبتت نتائج العمل الميداني أن متوسط أفراد الأسرة في منطقة الدراسة بلغ ٧,٨ أفراد، ومتوسط الذكور ٤ أفراد والإناث ٣,٨، في حين بلغت النسبة العامة للذكور ٥١,٣٪ ونسبة الإناث ٤٨,٧٪ وهي قريبة من النسبة العامة للمملكة، فبحسب تعداد ٢٠٠٤ م (١٤٢٥هـ) بلغت نسبة الذكور ٤ ٥٠,١٪ بينما بلغت نسبة الإناث ٤٩,٩٪. أما في تعداد ٢٠١٠ م فبلغت نسبة الذكور ٥٠,٩٪ والإناث ٤٩,١٪. وهذه الزيادة تؤدي إلى تدني المساحات داخل المنزل نتيجة لتفتته، إما بسبب عامل الوراثة وإما بسبب البيع؛ مما يضطر بعض أفراد الأسرة إلى البحث عن منزل بديل، ودائماً ما يكون حديثاً (عامل التقليد والمحاكاة)، وتؤدي الظروف الاقتصادية والاجتماعية أيضاً إلى تعديل طبيعة المسكن؛ بحيث يستوعب الأبناء والبنات المتزوجات، وهذا يؤدي إلى تغيير نمط العمران القديم لصعوبة استيعاب هذه المتغيرات (عملياً واجتماعياً) في المسكن الشعبي. ومن العمل الميداني فإن نسبة المتزوجين الذين يقيمون مع أهليهم

لأسباب اقتصادية وصلت إلى ٣٤,٧٪، و ٦٥,٣٪ لأسباب اجتماعية (انظر الجدول ٧).

الجدول (٧)
أفراد متزوجون يعيشون مع زوجاتهم في الوحدة السكنية نفسها

أفراد متزوجون يعيشون مع زوجاتهم في الوحدة السكنية نفسها	النسبة المئوية
فرد متزوج	٤٠,٠
فردان متزوجان	١٠,٠
ثلاثة أفراد متزوجين	٤,٠
لايوجد	٤٦,٠
	١٠٠,٠

المصدر: العمل الميداني ٢٠١٣.

الخاتمة:

تناولت الدراسة التغيرات التي طرأت على نمط العمران الريفي في واحة الأحساء في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية. وأبانت أن نمط العمران الريفي الذي كان سائداً والمتمثل في العشة والمنازل الشعبية لم يعد خياراً سكنياً لأهل الريف، وحلت مكانه المباني الحديثة المتمثلة في الفلل والشقق والعمارات. وتوصلت الدراسة إلى أن ٣٦٪ من عينة الدراسة يسكنون في فيلا، و١٠٪ دور في فيلا، أما الذين يسكنون في الشقق فبلغت نسبتهم ٢٦٪ من نسبة أنواع المساكن في المنطقة. وأن ٧٠٪ من هذه المنازل مبنية من المسلح و٢٥٪ من الطوب والبلكات، بينما بلغت نسبة الذين استخدموا الحجر كمادة للبناء لم تتجاوز ٥٪. هذا التباين في نوعية هذه المنازل يعكس الفوارق الاجتماعية والاقتصادية لأرباب الأسر، وله آثار سالبة على السلم الاجتماعي، والقيم الجمالية والسياحية للمناطق الريفية. ويعتبر التطور الاقتصادي الذي شهدته المملكة، التغير في نمط الاقتصاد الريفي الزراعي، القرب المكاني من

المناطق الحضرية، سهولة الحصول على القروض والزيادة السكانية – من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور هذا النوع من مساكن النمط الحضري (بعضها غير المخطط) في المناطق الريفية. كما أكدت الدراسة تناقص عدد العاملين في الزراعة بصورة كبيرة ووصلت نسبة العاملين فيها إلى ٦٪ من جملة السكان المبحوثين، وأن الذين يعملون في الزراعة جلهم من كبار السن أو المتقاعدين، أما السواد الأعظم من سكان الريف فيعملون موظفين في القطاعات الخدمية: الحكومية أو الخاصة.

توصلت الدراسة إلى أن النمط العمراني في منطقة الدراسة لا يختلف كثيراً عن نمط العمران في المناطق الحضرية. لذلك ترى أن التعريفات التقليدية لمناطق الريف والحضر لا تعكس الواقع العمراني المتطور للمناطق الريفية، وخاصة في واحة الأحساء. لرسم استراتيجيات تنموية مستدامة لابد من البحث عن معايير جديدة تضع في الحسبان التغيرات التي طرأت على نمط الاقتصاد الريفي والتي ألقت بظلالها على جميع نواحي الحياة الريفية. وترى الدراسة أن إطلاق مصطلح "المناطق شبه الحضرية peri-urban areas" على قرى الدراسة أفضل وأقرب من استخدام مصطلح "المناطق الريفية". وبخاصة أن المسافات بين القرى والمناطق الحضرية في الواحة قصيرة جداً لا تزيد على ٢٠كم، وتستغرق من الوقت ما يستغرقه التنقل بين أحياء المناطق الحضرية ومراكزها.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- البدوي، السعيد. (١٩٨٣). العمران الريفي في إقليم نجد بالمملكة العربية السعودية. (١). **مجلة الجمعية الجغرافية المصرية.** مصر. العدد (١٥).
- الجبر، محمد بن عبداللطيف. (٢٠٠٢م). **الوضع الزراعي في واحة الأحساء: عرض للتنمية.** مكتبة الملك فهد الوطنية. الرياض. المملكة العربية السعودية.
- حبيب، محمد عبدالكريم. (١٩٩٨). الأبعاد المكانية للتنمية الريفية في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية على منطقة جازان، **مجلة العقيق**. المجلد التاسع. نادي المدينة المنورة.
- حياتي، عمر مصطفى؛ والعمير، عبدالرحمن بن أحمد. (٢٠١٣). الآثار الناجمة عن تفتت الحيازات الزراعية في واحة الأحساء. مجلة الدارة. المدينة المنورة. المملكة العربية السعودية.
- الزهراني، عبدالله بن عبدالرحمن؛ وجبور، سعدالله؛ وعيسى جهاد. (٢٠٠٧). أنماط العمران القديم في منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية: نشوءها وطرق الحفاظ عليها. **مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية**، المجلد الثالث والعشرون. العدد الأول.
- الطاهر، عبدالله أحمد سعد. (١٤١٩هـ). **الأحساء: دراسة جغرافية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- العبدلي، مليحة حامد عبدالله. (٢٠٠٤م). العمران الريفي في محافظة خليص: دراسة جغرافية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة. مكة. المملكة العربية السعودية.
- العمير، عبدالرحمن بن أحمد. (١٤٠٨هـ). جغرافية العمران الريفي في

واحات الأحساء. رسالة ماجستير غير منشورة. **كلية العلوم الاجتماعية.** جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض. المملكة العربية السعودية.

- العمير، عبدالرحمن بن أحمد. (١٤١٩هـ). جغرافية العمران الحضري في محافظة الأحساء، رسالة دكتوراه غير منشورة. **كلية العلوم الاجتماعية.** جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض. المملكة العربية السعودية.
- القحطاني، محمد بن مفرح بن شبلي. (٢٠٠٤م). التغيرات في استخدام الأراضي الريفية في المملكة العربية السعودية: دراسة حالة قرية العبيدية بمنطقة عسير. **مجلة جامعة الملك سعود.** م١٦. العمارة والتخطيط. ص ص (٣-٤١).
- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات. نتائج تفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤٢٥هـ و ١٤٣١هـ. (المنطقة الشرقية).
- هيئة المساحة الجيولوجية. (٢٠١٢م). المملكة العربية السعودية حقائق وأرقام. الطبعة الأولى. فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر. جدة. السعودية. ردمك: 97 - 603 - 90323 4.
- وزارة الشؤون البلدية والقروية. (١٤١٧هـ). مشروع إعداد المخطط الهيكلي لمحافظة الأحساء. التقرير الأول: المعلومات الأساسية والأوضاع الراهنة والعامة. الجزء الثالث. الدراسات العمرانية والبنية الأساسية: الاستشاري: مكتب سليمان عبدالله الخريجي.
- ويكيبديا الموسوعة الحرة. (٢٠١٣م).

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- United nation. (2011). Department of Economic and Social Affairs Population Division. Population Distribution. Urbanization. Internal Migration and Development An International Perspective. United Nations, New York, NY. USA. ESA/P/WP/223

http://www.un.org/esa/population/publications/PopDistribUrbanization/PopulationDistributionUrbanization.pdf

- Yasin Abdalla Eltayeb Elhadary. Narimah Samat & Franklin Obeng-Odoom. (2013). Development at the Peri-Urban Area and Its Impact on Agriculture Activities: An Example from the Seberang Perai Region, Penang State. Malaysia. Agroecology and Sustainable Food Systems. DOI:10.1080/21683565.2013.797950. http://dx.doi.org/10.1080/21683565.2013.797950